

الانهيار الوشيك لـ "لابيد" و"بلومبرج" و"إيكونوميست": السيسي ثقب أسود!



الخميس 27 فبراير 2025 09:45 م

حذر يائير لابيد، رئيس "المعارضة" الصهيونية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق في كلا الوظيفتين، من خطر انهيار النظام المصري بسبب الأزمات الاقتصادية المتفاقمة [1] وقال لابيد المتعاطف مع المنقلب السيسي (الخدم المطيع للصهاينة) "إنه قد يواجه صعوبات في تمويل الجيش وتوفير احتياجات الفقراء، مما قد يهدد استقرار حكمه!" واعترف لابيد كما اعترف محللون صهاينة قبله أن سيناريو الانهيار الاقتصادي الوشيك بظل السيسي "يمثل تطورًا مقلّمًا لـ"إسرائيل"، خاصة في ظل مخاوفها من "البديل الكارثي"، وهو احتمال عودة الإخوان المسلمين إلى السلطة [2] وتسائل مراقبون إن كانت تصريحات يائير لابيد - التي ذكرها في الولايات المتحدة أمام مؤتمر لمؤسسة "فريدوم هاوس" - "هي تصريحات عابرة أم رسائل ضمنية تتعلق بدور "إسرائيل" في المشهد المصري؟ وهل تأتي في سياق الضغط على القاهرة لقبول مقترح ترامب، والتهديد بعدم تقديم مساعدات مالية أو ديون لمصر أو حتى إسقاط السيسي الحارس لأمن "إسرائيل"؟! وفي 17 فبراير 2023 قالت وكالة بلومبرج إن "الخليج ينتظر انهيار الجنيه بشكل كامل لشراء أصول مصر بأسعار أرخص"، وهو وعد يعني السقوط النهائي للإدارة العسكرية الدموية التي فرضها على المصريين [3] المستشار د [4] مراد علي @mouradaly قال إن "اللاف في حديث لابيد، لم يكن فقط تحذيره من تدهور الاقتصاد المصري، بل أيضًا وصفه ل(...) السيسي بأنه "شريك يعتمد عليه"، و"مقاتل شرس ضد التعصب الديني"، مما يعكس رؤية "إسرائيل" لدور النظام المصري الحالي في المنطقة [5]."

وأضاف مراد علي "لأما السيناريو الذي تخشاه "إسرائيل"، فهو ما وصفه لابيد بـ "البديل الكارثي"، أي احتمال عودة الإخوان المسلمين والتيار المتدين إلى الحكم، معتبرًا أن ذلك قد يتكرر كما حدث في الماضي [6]. وتسائل، "ما مغزى هذه التصريحات؟ ولماذا يحرص رئيس المعارضة "الإسرائيلية"، الذي التقى (...) السيسي مرارًا عندما كان رئيسًا للوزراء، على التأكيد بأن مصر تواجه خطر الانهيار؟.. وهل تحمل هذه التصريحات إشارات إلى دور "إسرائيلي" في المشهد المصري، أم أنها مجرد قراءة للوضع القائم؟".

<https://x.com/mouradaly/status/1894626856441160114>

وفي أكتوبر 2023 نقل الصحفي عمر الفطيري عبر @OElfatairy تصريحات للكاتب الناصري عبدالله السنوي، الذي ظهر في لقاء خاص لإندبندنت عربي وقال: "مصر على شفا إفلاس حقيقي، ووضع البلد هتش، وكل انهيار وارد". وأضاف السنوي "النظام الحالي لا يتحمل تنافسًا حقيقيًا". مضيًا أن "أكبر معارضة لـ السيسي المعارضة الاجتماعية وهي الأخطر على نظامه".

وحذر من أنه "إذا لم يعترف النظام بأنه أمام جفاف وتدهور سياسي فإنه أمام كارثة ستحل فوق رأسه"، مشيرًا إلى أن "صورة واحدة للجرافات وهي تهدم المقابر قادرة على إسقاط 10 أنظمة". وخلص السنوي (وهو أبعد ما يكون عن الإخوان المسلمين) إلى أن "من يرى أن الإخوان انتهوا بعد 10 سنوات واهم، وعودتهم لم تعد مستحيلة".

<https://x.com/OElfatairy/status/1709184032490078391>

تقرير إيكونوميست

وفي فبراير 2024 نشرت صحيفة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة، تقريرًا تحت عنوان "مصر لا تستحق صفقة إنقاذ مالية جديدة"، تحدث بوضوح عن انهيار اقتصادي وشيك، وعلى مصر أن تتفاداه بالحصول على صفقة إنقاذ مالية عاجلة، مشيرة إلى أن انهيار الدولة التي تخطى عدد سكانها 100 مليون، سيتسبب في زعجة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط بأكمله [7] وتحديث الصحيفة عن أزمة مالية خانقة تواجهها مصر، بسبب سياسات الإنفاق الضخم، والاقتراض المحموم التي ينتهجها النظام المصري، بالإضافة إلى فرار المستثمرين الأجانب كنتيجة طبيعية لسيطرة جنرالات الجيش على الاقتصاد، وتفشي الفساد، وذلك كله جعل من العجز

المالي وعجز ميزان المدفوعات حالةً مزمنةً يواجهها الاقتصاد، ودفع بالدين الخارجي لتحطيم الأرقام القياسية، فقفز إلى مستوى تاريخي جديد، حيث بلغ أكثر من 170 مليار دولار في عام 2023، ووصلت نسبة أعباء الدين العام إلى 114% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، بينما قيمة الأقساط الواجب سدادها من الدين العام المحلي والخارجي هذا العام بلغت 1316 مليار جنيه (42.6 مليار دولار)، منها 4.89 مليار دولار لصندوق النقد الدولي.

وذكر حساب @SStu8CreGuw6ObN مجموعة من الأرقام - تحتاج إلى تدقيق لهول قيمتها - التي وصلت للسياسي منذ انقلابه وحتى اليوم، وقال "هذه المليارات دخلت مصر كلها بعهد السيسي والشعب يزداد فقرًا! أين ذهبت كل تلك المليارات من أرقام البنك المركزي؟!

عام **2013/2014** : 111.748 مليار دولار

عام **2014/2015** : 119.725 مليار دولار

عام **2015/2016** : 171.841 مليار دولار

عام **2016/2017** : 104.271 مليار دولار

عام **2017/2018** : 125.038 مليار دولار

عام **2018/2019** : 122.125 مليار دولار

عام **2019/2020** : 128.948 مليار دولار

عام **2020/2021** : 126.708 مليار دولار

عام **2021/2022** : 160.538 مليار دولار

عام **2022/2023** : 121.900 مليار دولار

عام **2023/2024** : 113.450 مليار دولار

<https://x.com/SStu8CreGuw6ObN/status/1894780657772953672>